الرئيس جلال طالباني لـ(المدى):

الايرانيون أبدوا استعدادهم لمساعدتنا بصرف النظر عن علاقتهم السيئة بالامريكان

الرئيسان العراقي والايراني

الرئيس العراقي مع رئيس مصلحة النظام

الرئيس العراقي مع رئيس القضاء

بغداد/ المدى

تكتسب الزيارة الاخيرة للسيد الرئيس جلال طالباني الى الجارة ايران اهمية كبيرة في تاريخ العلاقات بين البلدين. وتأتي اهمية هذه الزيارة من كونها اول زيارة لرئيس عراقي تجري بعد قطيعة امتدت الى اكثر من اربعين عاما، بفعل توتر العلاقات بين ايران والعراق والحرب وما القته من ظلال على السياسة ومستوى الاتصالات بين البلدين. كما تأتي اهميتها من تأثير العلاقة الحميمة التي تربط بين الرئيس طالباني وعدد كبير من القيادات الايرانية، مما اسهم في توفير اجواء ودية وصريحة انعكست ايجابا على نتائج الزيارة والمباحثات التي طالت الكثير من القضايا العالقة بين البلدين، وارست القواعد لعدد كبير من المشاريع والخطط التي يؤمل انجازها في المرحلة القادمة.

في هذا السياق أعلن الرئيس جلال طالباني لـ (المدى) ان المسؤولين الايرانيين اكدوا استعدادهم الكامل لوضع خبرتهم وتجاربهم تحت تصرف العراقيين بشأن اعادة بناء العراق والافادة من تجربة الايرانيين في اعادة بناء بلدهم بعد الحرب العراقية الايرانية.

واضاف الرئيس: اكد الايرانيون استعدادهم الكامل لوضع خبرتهم وتجربتهم في حماية الامن وانهاء حالة الفوضى ولاسيما في العاصمة بغداد في ضوء تجربة السلطات في العاصمة الايرانية طهران في سنوات الثورة الاولى والحرب مع نظام صدام.

وعن سؤال لـ (المدى) بشأن الموقف من القوات متعددة الجنسية في العراق وتأثير وجود هذه القوات حاليا على العلاقات بين البلدين، قال الرئيس: لقد بذل الجميع جهدا استثنائيا لانجاح الزيارة. وتجنبوا الخوض في القضايا الحساسة، مؤكدين ان الخلاف الايراني-الامريكي يجب ان لا ينعكس على العلاقة مع العراق الذي يجب ان يكون بمنأى عن ذلك التناقض. وبين المسؤولون الايرانيون انهم مع انسحاب مبرمج وتدريجي للقوات الاجنبية من العراق، ولم يطلبوا رحيلا فوريا لتلك القوات.

وعلى صعيد الاتفاقات التي نجمت عن مباحثات الرئيس طالباني في طهران، قال سيادته لـ (المدى): لقد اقر المسؤولون تقديم منحة بقيمة عشرة ملايين دولار للعراق. كما وفروا قرضا بقيمة الف مليون دولار بشروط ميسرة. وقد جرى التباحث بهذا الصدد بين السيد وزير التخطيط برهم صالح والمختصين الايرانيين لتهيئة الاجواء لمباحثات اخرى سيجريها وفد عراقي يذهب الى طهران لتنفيذ ما جرى الاتفاق عليه.

كما عبر الايرانيون عن رغبتهم في تطوير طرق المرور السريع بين بغداد وايران. وتسيير الخطوط الجوية مباشرة بين العاصمتين بغداد وطهران. وعبروا عن استعدادهم ايضا لمد خطوط السكك الحديد بين مدينتي البصرة وخرم شهر، بما يتيح ربط العراق بآسيا وصولا الى الصين، معبرين في الوقت نفسه عن امتداد هذه السكك لتشمل مدينة السليمانية.

وفي مجال التعاون في الكهرباء، اكد المسؤولون الايرانيون في حديثهم مع الرئيس طالباني قرارهم بتقديم الف ميغاواط من الكهرباء عبر الكيبلات الممتدة من حاج عمران في كردستان العراق حتى مدينة الشلامجة في البصرة.

وتحدث الرئيس لـ (المدى) عن لقاءاته مع الجالية العراقية في ايران، منوها بأجواء من الابتهاج والفرح عمت هذه اللقاءات.. حيث قدم سيادته خمسين الف دولار دعما لصندوق الطلبة العراقيين هناك لتغطية نشاطهم وتحسين ظروفهم.

على صعيد آخر تناولت (المدى) في حوارها مع رئيس الجمهورية التباين في الكلمات التي القيت في اجتماع القاهرة واستفسرت عن اسباب هذا التباين فأشار سيادته الى ان هذه التباينات طبيعية والا لماذا عقد المؤتمر؟.ان التباين والاختلاف هما من دوافع عقد المؤتمر .

وعن دوافع استعداده للقاء الاشخاص ممن حملوا السلاح اوضح رئيس الجمهورية : انا قلت واكرر: انا رئيس جمهورية العراق مسؤول عن كل فرد عراقي ومسؤول ان استمع من كل فرد، وانا دائما احمل في مكتبي الآية الكريمة التي تقول: بسم الله الرحمن الرحيم ((فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه)). انا مستعد ان اسمع من اي عراقي يأتي الي ليبين وجهة نظره. واذا كان قوله معقولاً اقبله واذا كان خاطئاً اصحح له. طبعا هذا يشمل العراقيين. اما الارهابيون التكفيريون المجرمون فلا حوار معهم. لانهم اعلنوا حرب ابادة على الشعب العراقي بدءاً بالشيعة الذين اتهموهم زوراً وبهتاناً بانهم روافض، ثم بالكرد الذين اتهموهم زوراً وبهتاناً بانهم خونة وبعد ذلك انتهاء بالعرب السنة الذين يعارضون افكارهم واتهموهم زوراً وبهتاناً بالمتمردين.

في مؤتمر صحفي للدكتور علي عبد الامير علاوي

وزير المالية يكشف بنود الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

*ميزانية عام ٢٠٠٣ تتضمن رفع الدعم التدريجي عن المشتقات النفطية

بغداد/ رياض القره غولي

قال وزير المالية الدكتور علي عبد الامير علاوي أن الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق لعام ٢٠٠٦ ركزت على بعض القضايا المهمة والمتضمنة برنامج الاصلاح الاقتصادي ورسم سياسة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة وفق اولويات محددة تحاول تجاوز مشاكل الاختناق أو ما يسمى بمشكلة (عنق الزجاجة)، فهي تتضمن ستراتيجية تتمثل مقوماتها في الاستثمار بزيادة العوائد النفطية من خلال زيادة الانتاج والتقدير لمواجهة الانقطاع المتوقع في المنح والمساعدات الدولية في عام ٢٠٠٧ والسنوات التي تليها، وتبني سياسة اصلاح الدعم الحكومي والبدء بعملية مواجهة الضرر الذي يلحق بالرفاهية الاقتصادية للافراد من خلال برنامج موجه وبشكل مدروس (برنامج شبكة الحماية الاجتماعية) يتضمن الدفع النقدي للمتضررين.

واوضح السيد الوزير خلال مؤتمر صحفي حضرته (في الحدث الاقتصادي) ان المخطط في الموازنة للعام ٢٠٠٦ ان تكون ايراداتها (٤٥٤٠٠) مليار دينار او (٣٠,٢) مليار دولار بنسبة زيادة (٥٦٪) لسنة ٢٠٠٥، مليار دولار، بما يمثل (٤١,٦٪) زيادة على سنة ٢٠٠٥ وبعجز حوالي (٥٥٠٠) مليار دينار (٣,٧٦) مليار دولار بما يمثل انخفاضا بنسبة (٢٠,٧٪) عن سنة ٢٠٠٥ حيث ان جميع هذه المؤشرات هي مؤشرات اسمية لم تأخذ بنظر الاعتبار مستوى التضخم بسبب ان نسبة التضخم غير ثابتة وهي تتراوح بين (١٥-٣٠٪).

واضاف السيد وزير المالية ان صادرات النفط الخام ستمثل المصدر الرئيسي لعائدات موازنة ٢٠٠٦ حيث تصل نسبتها الى ما يقرب ٩٠٪ من العائدات الكلية (باستبعاد المنح) وسيكون سعر الصادرات النفطية (التي تم تحديدها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي حوالي (٤٦,٦١) دولار للبرميل الواحد، وهذا السعر يقترب من المعدل الذي توصل اليه العراق في عام ٢٠٠٥ ويصل الى حوالي (٤٣,١) دولار للبرميل الواحد، مبينا ان هذا الرقم قد يكون فيه تحد للموازنة الى حد ما الا أن الحكومة تراه مقبولا جدا من قبل اقتصاد دولة تعمل على اعادة الاعمار ولديها موازنة ذات متطلبات ضخمة، وهو كذلك يشابه الارقام المستخدمة من قبل الدول المصدرة للنفط وممن لديهم متطلبات كبيرة في الموازنة على خلاف دول الخليج التي بامكانها الاعتماد على اسعار اقل لصادراتهم النفطية لاغراض الموازنة حيث ان لديهم احتياطيا ادخاريا كافيا يعالج اي نقص متوقع في الرصيد المالي.

ولقد قدرت الصادرات النفطية لموازنة عام ٢٠٠٦ بـ (١,٦٥) مليون برميل يوميا (بانتاج كلي يصل الى مستوى (٢,٣) مليون برميل يوميا الذي يقلل من قيمة الصادرات التي يمكن ان تحقق اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان وزارة النفط تتبنى حاليا برنامجا استثماريا طموحا لغرض زيادة الانتاج)، كما ان تحسن الحالة الامنية سيساعد على أرتفاع في مستوى الانتاج والتصدير.

وعزا سبب التأخير في تقديم موازنة هذا العام كما يقتضيه قانون الادارة المالية الذي يلزم الحكومة بتقديم مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٦ بحلول شهر تشرين الاول من السنة الحالية، الى عدد من القضايا كان لابد من حسمها لتقديم الموازنة بصيغتها النهائية، وكان من بين تلك القضايا الموقف من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول الترتيبات المساندة والموقف من اطفاء الدين العراقي مع الدائنين بمختلف اصنافهم بالاضافة الى معالجة بعض المبالغ المرحلة من موازنة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، مؤكدا أن العراق تمكن بعد مفاوضات مطولة على مدارا لسنة من التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول ضوابط وشروط الترتيبات المساندة التي من شأنها مساعدة العراق في ادارة اقتصاده للسنوات الثلاث اللاحقة. اذ ان دخول العراق في اتفاق بشأن الترتيبات المساندة مع صندوق النقد الدولي قبل نهاية عام ٢٠٠٥ شرط مسبق للاستمرار في اطفاء نسبة اخرى أضافية تعادل ٥٠٪ من أصل الدين العراقي تجاه اعضاء نادي باريس، وهذا يمثل المنهج الذي سيعتمده العراق في تفاوضه مع الدائنين الحكوميين خارج مجموعة نادي باريس، حيث يبلغ مجموع الدين الذي يخضع مباشرة لضوابط نادي باريس حوالي (٤٠) مليار دولار وعند الانتهاء بنجاح من تحقيق متطلبات الـ (SBA) مع صندوق النقد الدولي سيتاح الغاء ما يقرب من (٣٢) مليار دولار من ديون نادي باريس، وهناك ديون اخرى يمكن من خلالها تطبيق نفس ضوابط نادي باريس (متمثلة بديون الدول الاشتراكية السابقة على سبيل المثال) وعندما يوفق العراق في تحقيق متطلبات الـ (SBA) سيكون مؤهلا لالغاء اكثر من (٦٠) مليار دولار (وهذا لا يشمل دول مجلس التعاون الخليجي).

ميزانية ٢٠٠٦ تتضمن زيادة تقديرات الضرائب لتحقيق نمو بمقدار (٦١,٦٪)

وذكر وزير المالية ان لاتفاقية الـ (SBA) دوراً في اعداد الموازنة على هيكلية اسعار بيع المشتقات النفطية حيث تمت الاشارة الى هذه القضية في موازنة عام ٢٠٠٥ باعتبارها جزءا من اتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي كما تم تشخيص تأثيرها على العائدات الا ان هذا لم يتجسد بصيغة تعديل فعلي على الاسعار خلال العام الحالي، ولم يتم الانتهاء من اعداد مسودة التدابير المساندة، مع صندوق النقد الا في نهاية تشرين الاول من عام ٢٠٠٥ حيث تتضمن اتفاقية SBA اتفاقا بين صندوق النقد الدولي والعراق ينبغي بموجبها ان يلتزم العراق ببرنامج اقتصادي ومالي لمدة ثلاث سنوات وهناك شروط اساسية تسبق دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تتمثل في

١. تعديل اسعار المشتقات النفطية وكما هي متضمنة في قرار مجلس الوزراء الأخير.

٢. مشروع تعديل قانون المصالح النفطية الذي يحتكر استيراد المشتقات النفطية لصالح وزارة النفط ليصبح بامكان القطاع الخاص أن يدخل في الصناعة النفطية عدا الانتاج.

٣. تعهد البنك المركزي بان يستمر في تدقيق حساباته السنوية وفق مقاييس التدقيق الدولية، ويراقب صندوق النقد الدولي سير أداء الاتفاق خلال سلسلة لقاءات دورية تعقد بين الطرفين وعلى خلاف معظم الاتفاقيات المماثلة الاخرى لا توجد شروط قاسية، وفي الوقت ذاته سيقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات مالية الى الحكومة العراقية تعادل (٧٥٠) مليون دولار وهذه التسهيلات مخصصة لمواجهة الازمات المالية، وقيمة هذه الاتفاقية ليست في الحصول على التسهيلات المالية وانما فيما توفره من تأكيد للمجتمع الدولي على صحة السياسات الاقتصادية والمالية التي سينتهجها العراق خلال السنوات القادمة.

واستدرك وزير المالية بقوله ان المسألة الثانية التي أخرت عرض مشروع الموازنة تتعلق بتأشيرات الموازنة على التسوية المقترحة مع العدد الكبير من دائني القطاع الخاص الاجنبي الذين قد تصل مطالبهم الخاضعة للتسوية الى ما يقارب (١٨) مليار دولار وفي حال اصدار سند لتسوية تلك الديون كما هو مقترح فان هذا الامر ستكون له تأثيرات على موازنة ٢٠٠٦، اذ لم يتم الانتهاء من تلك المقترحات مع مستشاري الحكومية العراقية الا في مطلع تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥.

واثنى الدكتور علي عبد الامير علاوي على النجاح الذي حققته الحكومة العراقية في ادارتها للدين الخارجي في الوقت الذي تعمل فيه على حل قضايا كل من دائني القطاع الخاص الاجنبي والدائنين الحكوميين خارج مجموعة نادي باريس الذين يصل دين كل منهم الى ما يقارب (٢٠) مليار دولار على خطى الاتفاق مع نادي باريس ومع احتمال إطفاء دين كبير من دائني القطاع الخاص الاجنبي الذين لديهم مطالبات بالدين تتجاوز مبلغ (٣٥) مليون دولار فان العراق يدرس مسألة ا صدار سندات محددة مع امكانية اصدار قرض موحد بديل يستخدم في تسديد هذه المطالبات ضمن اطار الشروط المنصوص عليها في الاتفاق مع نادي باريس، وستحظى السندات بقيمة أسمية تقدر بـ (٢٠٪) من قيمة الديون الكلية وبفائدة ثابتة (٥,٨٪) سنويا وبفترة زمنية مقدارها عشرون سنة ومازال العمل بالبديل النقدي لصغار دائني القطاع الخاص الاجنبي الذين تصل مجمل مطالبهم بالدين الى اقل من (٣٥) مليون دولار مستمرا مع العرض النقدي البالغ (١٠,٢٥٠) من القيمة الاجمالية للمطالبات الخاضعة للتسوية، حيث ستنعكس كلف الفائدة لتلك القروض والسندات بالاضافة الى اية تسويات نقدية اخرى على موازنة ,٢٠٠٦

واكد وزير المالية ان العراق يتوقع ان يصل الى مراحل متقدمة في مفاوضاته مع الدائنين الحكوميين خارج مجموعة نادي باريس حيث توجد مؤشرات قوية تدل على امكانية التوصل الى نتائج مرضية بشأن حسم عدد من تلك المطالبات خلال عام ٢٠٠٦ وبهذا تحل الاشكاليات المتعلقة بمديونية العراق في عام ٢٠٠٦ خصوصا فيما لو دخل العراق في مفاوضات مباشرة مع دائني دول مجلس التعاون الخليجي حول مطالبتهم بالديون التي تعود الى مرحلة الحرب العراقية. الايرانية.

موضحا ان تقليص الديون الخارجية للعراق مع تحديد مستوى ثابت مقبول سيكون له الاثر الايجابي البليغ على وضع المستثمرين وعلى سمعة العراق في الاسواق العالمية.

واعلن ان الوضع المالي للعراق سيكون جيدا في نهاية العام الحالي وبسبب ارتفاع اسعار النفط الخام المصدر في النصف الثاني من هذا العام وادارة افضل للاتفاق وتنظيم ما يتعلق بالتخصيصات الاضافية للموازنة ومما ادى الى تحويل العجز المخطط في موازنة عام ٢٠٠٥ بمبلغ سبعة الاف مليار دينار الى فائض ملحوظ في احتياطي الموازنة حيث يتوقع ان يكون الفائض الموجود في حساب وزارة المالية لدى صندوق تنمية العراق حوالي خمسة مليارات دولار بنهاية سنة ٢٠٠٥ وان من شأن هذا الفائض المساعدة نهاية السنة في تمويل العجز المخطط والبالغ (٣,٨) مليار دولار والمتوقع في موازنة عام ٢٠٠٦، كما سيسمح ببعض المرونة بادارة الدين العام سنة ٢٠٠٦، حتى اذا انخفضت اسعار النفط الخام بشكل ملحوظ. وبمقارنة هذا الرقم مع الاحتياطي لدى البنك المركزي العراقي بحوالي (٨) مليارات دولار فان ما تملكه الحكومة من العملات الاجنبية سوف يصل الى حوالي (١٣) مليار دولار.

وجدد قوله بأن هناك معلومات غير صحيحة اشيعت حول ادارة وتشغيل حساب وزارة المالية لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، حيث تم انشاء هذا الحساب بشكل رئيسي للاستفادة من القرار التنفيذي الامريكي الذي يتضمن حماية الموجودات المالية العراقية من مطالب الدائنين وان الحساب هو لغرض ايداع عوائد ايرادات النفط العراقي وان ملكية هذا الحساب هي للحكومة العراقية حيث تتم ادارته من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية بموجب توجيهات محددة وتعليمات خاصة من وزارة المالية باستثناء مبلغ صغير معين لدفع قيم العقود التي احالتها سلطة الائتلاف الملغاة ولا يوجد اي طرف اخر له حق التصرف بهذا الحساب وتنوي الحكومة العراقية تمديد مدة العمل بهذا الحساب المسمى (صندوق تنمية العراق) الى فترة اخرى بسبب الاخطار المحدقة بالموجودات المالية خارج العراق.

واكد السيد وزير المالية ﷺما كانت قد ذهبت اليه (المدى) ونشرت جداول مرفقة تعزز طروحاتها في ان النية تتجه الى رفع الدعم عن اسعار المشتقات النفطية حيث اقامت حلقة دراسية للتحذير من خطورة رفع الدعم لآثاره الاقتصادية الكبيرة على معظم النشاطات الاقتصادية ﷺ بقوله ان موازنة ٢٠٠٦ ستعالج الارصدة الضخمة المرتبطة بالتخصيصات المالية والتحويلات والعائدات من ناحية الدعم المقدم اذ تقوم الدولة حاليا باستيراد المشتقات النفطية بمبلغ يتجاوز الـ (٥٠٠) مليون دولار شهريا وتبيعه باسعار زهيدة جدا فعلى سبيل المثال يكلف البنزين ما يقارب (٣٥) سنت لكل لتر عند استيراده ويباع بسعر ثلاثة سنتات لكل لتر، وعليه وبسبب الاعباء الاقتصادية التي تواجهها الدولة اصبح من غير الممكن الاستمرار في هذه السياسة ولاسباب تتعلق بعدالة التوزيع وكفاءة استخدام الموارد.

وتشير التقديرات الى ان ما يقارب نسبة (٢٠٪) من البنزين والديزل المستورد يتم تهريبها الى اسواق الدول المجاورة حيث تكون الاسعار اعلى بعشرة او عشرين ضعفا وعليه اجرت الحكومة تعديلا مؤخرا على اسعار بيع المشتقات النفطية، تكون الزيادة في الاسعار على شكل مراحل وتحدد على اساس يمكن من خلاله تغطية الكلف الفعلية للانتاج خلال السنتين التاليتين بالاضافة الى رفع أحتكار وزارة النفط لعملية استيراد المشتقات النفطية والسماح للقطاع الخاص بالتعامل في استيراد وبيع المشتقات النفطية، معتبرا ان ازالة سياسة الدعم واثارها المشوهة هي البديل الافضل للحالة السائدة على حد رأيه حيث تجد آثار هذا التشوه (كما يرى) في معظم قطاعات الاقتصاد الوطني ومن ضمنها تسعيرة الخدمات العامة والمدخلات الزراعية، فاذا ما كان في الحصار الاقتصادي ما يبرر سياسة الدعم فان هذا الزمن قد مضى وهناك الان جهود مكثفة في نبذ هذه السياسة باعتبارها تخلق الظروف الموضوعية لتشجيع الاستثمارات وزيادة الانتاجية للقطاع الخاص. كما انه لايوجد مستثمر يتطلع للاستثمار في قطاع تكون منتجاته مسعرة باسعار مشوهة واطئة تمثل الكلفة الحقيقية والبديل هو دعم الطبقات الاجتماعية المحتاجة من خلال التوجه عن طريق التوزيع النقدي وليس التوزيع العيني، وتحاشيا للآثار السلبية المتأتية من اصلاح المشتقات النفطية خصصت وزارة المالية لموازنة عام ٢٠٠٦ مبلغا مقداره (٥٠٠) مليار دينار يعادل (٣٤٠) مليون دولار وابتداء من شهر كانون الاول سيجري العمل بهذا المشروع تحت عنوان شبكة الحماية الاجتماعية بهدف حماية الطبقات الفقيرة في المجتمع وسيجري تنفيذه عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وسيغطي هذا البرنامج ابتداء اكثر من مليون عائلة فقيرة كما يتضمن تقديم خدمات اخرى مثل التدريب المهني والمساعدة في حصول فرص العمل بالاضافة الى ما يتضمنه من مدفوعات نقدية للعائلة تصل الى مبلغ (١٢٠) الف دينار وسيعاد النظر في قيمة المساعدات النقدية لكل ثلاثة أشهر وفقا لمعدلات التضخم، وفي هذا السياق شملت موازنة ٢٠٠٦ تخصيصات لمئات الآلاف من الافراد من ضحايا النظام السابق والارهاب الحالي حيث خصصت (٤٥٠) مليار دينار (٣٠٠) مليون دولار لغرض انشاء صندوق لتعويض عوائل الضحايا الذين اكثرهم من فئات الدخل المحدود.

واشار وزير المالية الى ان التخصيصات المالية للبطاقة التموينية لعام ٢٠٠٥ بلغت (٦٠٠٠) مليار دينار حيث ان هذا الرقم يفوق كثيرا الانفاق الفعلي لتغطية مكونات البطاقة التموينية التي لا تتجاوز (١٢٠٠٠) دينار عراقي شهريا للفرد الواحد اي ما يعادل ثمانية دولارات وبحسب احصاءات وزارة التخطيط، وعليه ينبغي ان تكون تخصيصات موازنة ٢٠٠٦ للبطاقة التموينية بحدود (٢,٦) بليون دولار الا انه تم تخصيص مبلغ يساوي ثلاثة مليارات دولار للعام القادم، ويجري حاليا العمل على دراسة امكانية التوزيع النقدي بدلا من التوزيع العيني لمكونات البطاقة التموينية وستخضع ثلاث محافظات في العراق لهذه التجربة على ان يكون الاستبدال اختياريا.

ومضى الدكتور علي عبد الامير علاوي وزير المالية قائلا: تطوير واقع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الاجنبية لا يتحقق بمجرد اعلان الحكومة أهمية دور الاستثمارات الاجنبية في نمو القطاع الخاص العراقي وانما يجب ان يصاحب ذلك سياسات اقتصادية ثابتة وتشريعات قانونية بعيدة المدى توفر الاجواء المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص، ومما يتطلب نمو القطاع الخاص وجود نظام مصرفي يساعده بتوفير القروض بكلفة مناسبة، مبينا ان النظام المصرفي الحالي في العراق تهيمن عليه المصارف الحكومية حيث تقدر نسبة (٩٠٪) من الايداعات موجودة ضمن القطاع المصرفي الحكومي وان المصارف الحكومية عاجزة عن تلبية أبسط الممارسات المصرفية مما يتطلب اعادة هيكلتها وتنظيمها بما ينسجم مع النشاطات الاقتصادية السائدة في العالم مؤكدا ان مؤسسات القطاع العام "كفوءة" وان ايراداتها لا تغطي كلف انتاجها وهذا ما يوضحه مقدار الدعم الذي تقدمه الدولة لهذه المؤسسات وهو بمقدار (٨٠٠) مليون دولار سنويا، وفي ظل ظروف العراق الحالية المتمثلة بشحة الايرادات مقابل ضخامة الاحتياجات لا نستطيع الاستمرار بنهج القطاع العام رغم فوائده الاجتماعية.

وذكر ان وزارة المالية قد قامت بمبادرتين رئيستين بالتطور الاقليمي في موازنة ٢٠٠٦ الاولى هي وضع منحة بمبلغ مليار دولار سوف توزع على مجالس المحافظات واقليم كردستان لاستخدامها وفقا لتوجهاتها في التنمية.

وسوف يتم توزيع هذه الاموال مباشرة على المحافظات حسب الكثافة السكانية والحاجة النسبية، اما المبادرة الثانية فتخص تشجيع انشاء مصارف تنمية اقليمية لتعمل على تنمية الاقاليم بما يسهم في تحشيد الموارد الخاصة بذلك الاقليم دون الرجوع الى الموازنة العامة حيث تتجه النية الى انشاء ثلاثة مصارف اقليمية في المنطقة الجنوبية والغربية والشمالية في كردستان وتنظم على اساس المشاركة بين حكومة الاقاليم وبين القطاع الخاص او المستثمر الاجنبي بما في ذلك دول الجوار او المؤسسات التجارية او المنظمات الدولية على ان يكون للاقاليم مالا يقل عن (٥٠٪) من رساميلها حيث ان التخصيصات الرأسمالية لمصارف التنمية الاقليمية من وزارة المالية ستكون بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار تدفع على فترة ثلاث سنوات تمثل مساهمة الاقاليم والمحافظة في رساميل هذه المصارف اما تمويلها المستقبلي فيمكن ان يتأتى من اصدار السندات والقروض يتم تسويقها في الاسواق المحلية والدولية الى جانب الاقتراض من خزائن الاقاليم والمحافظات.